كفاءة التكاليف في المصارف
دراسة في عينة من المصارف التجارية العراقية

م. فيصل زماط حسن السليم*

1. المقدمة:

تعد نوعية الخدمة المالية من المكونات الرئيسية في النمو الاقتصادي،وتلعب المصارف دورا حيويا في النظام المالي، ففي كندا مثلا تصل نسبة أصول المصارف إلى أكثر من 70 بالمائة من مجموع أصول قطاع الخدمات المالية، وتزود مايصل إلى 50% من الأعمال قصيرة الأمد باحتياجاتها (Jason, et. all., 2006, p.1) ، حيث تعد المصارف من القطاعات الاقتصادية الهامة والمؤثرة في قطاع الأعمال باعتبار "إن القطاع الاقتصادي المصرفي في أي بلد من البلدان يعد الركيزة الأساسية والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى ونموها" (خالد، 1987، ص7) .

كما إن المصارف ومن في حكمها بوصفها مجال استثماري أو باعتبارها صناعة أصبحت "ظاهرة دولية تنعكس في انتهاء الحواجز الجغرافية على حركة جميع منشآت الأعمال، وحتى من يعمل منها خارج القطاع المالي والمصرفي. وقد تحققت ؟الدولية في الصناعة المصرفية من خلال توحيد توجهات المصارف ومؤسسات الأوراق المالية في مساعيها باتجاه خدمة العملاء واجتذاب مصادر التمويل وتوسيع آفاق توظيف الأموال" (إدارة البحوث، 1993، ص4).

ومن هنا يرتبط الأفراد والمؤسسات على اختلاف أشكالهم بالمصارف بشكل مباشر باعتبارها صناعة، أو بشكل غير مباشر باعتماد كافة المؤسسات الاقتصادية عليها، مما يتطلب أن تكون هذه المصارف بوضع جيد يمكنها من الوفاء بالتزاماتها بدقة وسرعة وسهولة، وهذا يتطلب مواكبة التطورات في تقديم الخدمة المصرفية إلى الأفراد والمؤسسات من حيث الكلفة والنوع، حيث انه كلما زادت جودة تلك الخدمة انعكس ذلك على سلوك المجتمع (أفراد أو مؤسسات) من خلال زيادة ارتباطهم بمصرف بعينه دون آخر، وما لذلك من تأثير على الحصة السوقية للمصرف سواء من حيث أعداد المودعين والمقترضين للأموال أو أنواعهم، إذ إن أصحاب رؤوس الأموال يبحثون عن أفضل عائد بأقل مستوى من المخاطر، والمقترضين يبحثون عن أفضل تكاليف وبشروط إقراض ملائمة.

وفي ضوء ذلك فمن أولويات الإدارة المصرفية الكفوءة هو كفاءة هيكل التكاليف المصرفية الذي يفوق كثيرا في بعض الأحيان كفاءة الإيرادات، ففي دراسة لعشر بلدان في

*عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد

أوروبا للفترة 1993-1996، وهي كل من النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، البرتغال، إسبانيا والمملكة المتحدة ظهر إن كفاءة الكلفة أعلى من

كفاءة الربح (Heru & Subhash, 2004, p.3-4)، حيث اتضح ان كفاءة الكلفة تساهم بدرجة أعلى من مساهمة كفاءة الربح في تحقيق الأداء المصرفي المتميز، والذي يمكن المصارف من مواجهة المنافسة المحلية والعالمية بإمكانيات رصينة، حيث انه في ظل التنافس الاقتصادي السائد في العصر الحالي، لايمكن للمنظمات البقاء بشكل مجدي في هذه البيئة الا من خلال تخفيض التكاليف العاطلة أو استخدام بدائل ذات كلفة اقل لإنتاج المخرجات المطلوبة.

ولذلك جاء هذا البحث للوقوف على هيكل التكاليف المصرفية الكفوء الذي يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المصرفي ، بالشكل الذي يمكنه من تقديم أفضل الخدمات المصرفية ، والتميز في البيئة الاقتصادية التي تسودها المنافسة، من خلال فقرات البحث المتمثلة في منهجية البحث، والإطار النظري متمثلا في وصف التكاليف والعوائد المصرفية، وبيان مفهوم الكفاءة بشكل عام، ومفهوم كفاءة التكاليف بشكل خاص، وبيان أدوات قياس كفاءة التكاليف، والجانب التطبيقي المتمثل بتوضيح المقياس المستخدم لتحقيق هدف البحث، ومن ثم عرض نتائج قياس كفاءة كلف مجتمع البحث وتحليلها، لينتهي البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

2. منهجية البحث.

2-1- مشكلة البحث : أصبحت المنافسة والتمايز بين المصارف سمة الوقت الحاضر، ويقاس ذلك بمدى جودة الأداء المصرفي المقدم للمجتمع(أفراد أو مؤسسات) ، والذي يعتمد على جملة أمور أهمها تخفيض التكاليف المصرفية والتي تنعكس على تكاليف الخدمة المصرفية المقدمة وجودة هذه الخدمة، ولذلك فان التلكوء في صناعة خدمة مصرفية بجودة عالية قد يعود الى عدم كفاءة الكلف المصرفية، حيث ان كفاءة إدارة تكاليف المصرف والسيطرة عليها من العوامل الأكثر أهمية في تحقيق الأداء المصرفي المتميز.

2-2. هدف البحث: يمكن تلخيص أهداف البحث بما يلي:

أ- بيان كفاءة تكاليف المصارف التجارية العراقية.

ب- تحديد المؤشرات التي تستخدم لقياس كفاءة التكاليف للمصارف.

2-3- أهمية البحث : إن أهمية البحث بشكل عام تبرز في ان تحديد هيكل التكاليف الأمثل للمصارف التجارية، يضع قاعدة أو أساس تمكن المصارف التجارية وغيرها من الاسترشاد بها لتقديم خدمة مصرفية بجودة عالية تنعكس آثارها على المجتمع (أفراد او مؤسسات) أولا من خلال انخفاض كلفة الخدمة وازدياد جودتها، وعلى المصارف ذاتها من خلال تعظيم العائد الناتج عن انخفاض التكاليف و زيادة الجودة اللتين تؤديان إلى زيادة الحصة السوقية للمصرف سواء من حيث أعداد او أنواع المودعين للأموال. وفي ضوء ذلك فان اهمية البحث الخاصة تتمثل في ان بيان كفاءة تكاليف بعض المصارف التجارية العراقية سوف يبين نقاط الضعف والقوة في هيكل تكاليف تلك المصارف وبالتالي

محاولة تشذيبها مستقبلا من اجل الارتقاء بالمصارف التجارية العراقية الى مصاف المصارف العربية والعالمية المتميزة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل او بآخر على الصناعة المصرفية، وكذلك من اجل البقاء بشكل كفوء في بيئة اقتصادية تسودها المنافسة المتسارعة.

2-4- فرضية البحث. تتكون فرضية البحث من السؤالين التاليين:

- هل تعد كفاءة التكاليف مؤشراً يعكس مستوى أداء المصارف التجارية.
- هل تعد المصارف التجارية العراقية عينة البحث كفوءً كلفويا.

2-5- مجتمع البحث. تم تطبيق البحث على ثلاثة من اكبر المصارف التجارية في العراق وهي المصرف التجاري العراقي الذي تأسس عام 1992، ومصرف الاستثمار العراقي الذي تأسس عام 1993، والمصرف المتحد للاستثمار الذي تأسس عام 1994.

2-5- محددات البحث. اعتمد الباحث البيانات المالية للمصارف التجارية العراقية للأعوام 1998-2002 لكون السنوات التي تلي عام 2002 هي أعوام غير مستقرة ماليا واقتصاديا وامنيا بسبب احتلال العراق عام 2003. علما ان الأمور التنظيمية والتقنية لتلك المصارف لم يطرأ عليها تغييرا يعتد به خلال سنوات الاحتلال، بسبب الاضطرابات الداخلية التي أدت إلى شبه توقف في الحركة الاقتصادية وأيضا بسبب ضبابية الوضع الاقتصادي بشكل عام ، وعليه عدم توفر الدافع لدى المنظمات لتطوير أعمالها، وعليه فان النتائج يمكن ان تعمم حتى على تلك الفترة.

3. الإطار النظري:

3.1. تكاليف وعوائد المصرف:

يرى (Steven & Anita) على وفق مايسمى بنظرة (الوساطة) والتي وفق مفهومها يعد المصرف كوسيط مالي ان التكاليف الكلية للمصرف تتكون من مبلغ تكاليف الفائدة المنفقة للحصول على الاموال، ونفقات التشغيل العامّة، بينما لاتعد العوائد على حقوق الملكية من ضمن التكلفة الكلية. اما العوائد الأساسية للمصرف فهي تلك الناتجة عن القروض الممنوحة إلى الزبائن والكيانات غير المصرفية، والقروض الممنوحة إلى البنوك الأخرى، ولذلك تستبعد الإيداعات التي يقوم المصرف بإيداعها لدى المصارف الأخرى من فقرة العوائد لعدم ارتباطها بأي عائد فهي توازي جزئيا بند السيولة المستخدم لسد متطلبات العملاء (المودعين) (Steven & Anita, 2004, p.6) .

أما وفق مايسمى بنظرة (الإنتاج) فان الجزء الاعظم من التكاليف الكلية للمصرف تتكون من النفقات المتكونة من استعمال رأس المال الطبيعي (حقوق الملكية) والعمل لإنتاج الخدمات للمودعين، بينما تحتل كلف الفائدة الجزء البسيط من التكاليف الكلية، بينما لاتختلف العوائد المصرفية وفق هذه النظرة عن النظرة السابقة، فهي تمثل العوائد الناتجة من الأصول المختلفة، مثل القروض الممنوحة للمصارف، وقروض الزبائن او الكيانات الأخرى، والدخل الثابت من السندات المالية، وتمثّل هذه المدخلات والنواتج تقريبا 90 بالمائة من مجموع أصول وديون بعض المصارف (David, 2004, p.12).

وكذلك يصنف (Heru & Subhash) التكاليف والإيرادات على وفق توجه المصرف بوصفه منتِج او وسيط، فنظرة المنتِج تضع الصناعة المصرفية في مصاف الصناعات الاخرى من حيث ان تكاليفها تنتج عن اسعار المدخلات المتعلقة فقط بالعمل ورأس المال الطبيعي (حقوق المساهمين)، وهنا لا يحتاج المصرف إلا الى إجراء الصفقات. اما نظرة الوسيط والتي مفادها وساطة المصرف بين الموفرون والمستثمرون، فهنا يعمل بجانب رأس المال الطبيعي التكاليف الناتجة عن الإيداعات الأخرى والأموال المستعارة والتي تعد مدخلات أيضا لإنتاج الأصول المربحة (المخرجات المصرفية) (Heru & Subhash, 2004, p.9) .

وتشير العديد من الدراسات الى أهمية عمل المصارف بوصفها منتج وليس وسيط، لأجل ضمان قابلية النجاح وصلابة النظام المصرفي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وفي السنوات الأخيرة، أكدت التعليمات على أهمية رأس مال المصرف الحقيقي على الميزانية العمومية من خلال تبني اتفاقية لجنة (Basel) لعام 1988 التي وضعت معايير تتعلق بنسبة رأس مال المصرف الحقيقي الى باقي عناصر التمويل الأخرى والتي يجب ان لا تقل في بعض القطاعات المصرفية عن 50%، والمشرفين على القطاع المصرفي أصبحوا أكثر حيطة في فحصهم لمركز رأس مال المصارف. (Steven, 2002, p.4) .

والملاحظ مما تقدم ان المصارف اما ان تعتمد في تمويل أعمالها بشكل كبير على رأس مال المصرف (حقوق الملكية)، او تعتمد على التمويل بالقروض والإيداعات، بغض النظر عن القوانين المحلية للبلدان، ولاتوجد حدود واضحة جدا تبين اتجاه المصارف نحو إحدى النظرتين، فالمصارف بشكل عام تتباين في نسبة استخدامها كلا من التمويلين المذكورين، وقد جاء تصنيف عمل المصارف الى نظرتي الوساطة او الإنتاج على وفق ارتفاع نسبة احد أنواع التمويل على الأخرى، كما ان أساس الاختلاف في النظرتين يرتبط بتكاليف المصرف

أكثر من ارتباطه بعوائدها، وتوجد هنا مسألة مهمة يجب التركيز عليها وهي أسعار الفائدة وكثافة الإيداعات، فأسعار الفائدة العالية يمكن أن ترفع كلف فائدة البنوك وتخفّض كفاءة النشاطات، مما ينعكس على حجم الإيداعات. لذلك يتم التركيز على رأس المال الطبيعي للمصرف كونه اقل مخاطرة من الأموال الناتجة عن اقتراض المصرف، ولكن في ظل المنافسة السائدة في القطاع المصرفي فان أسعار المخرجات والمدخلات شبه ثابتة بين المصارف لذلك يتم التركيز في الغالب على حجم المدخلات والمخرجات للوصول الى الأداء الأمثل.

3.2. مفهوم كفاءة التكاليف.

تقاس الكفاءة بمقارنة الكلفة الفعلية للمخرجات الفعلية مع الكلفة المعيارية لتلك المخرجات (Gray & Rickets, 1982, p.459-460)، والكفاءة تعني استخدام بعض النواحي الهندسية وصولا الى تحديد كمية المخرجات المطلوبة من استخدام مدخلات معينة، فالكفاءة تكون بإعطاء كمية مخرجات معينة باستهلاك الحد الأدنى من المدخلات (Anthony,1970, p.431)، والكفاءة تمثل كمية الموارد المستهلكة لانجاز خطط المنظمة باستخدام الحد الأدنى المطلوب من الموارد (DeCoster & Schafer, 1982, p.680) ، فالكفاءة إذا تمثل علاقة المدخلات بالمخرجات، اي بتعبير أوضح علاقة المخرجات الفعلية (حجم الإنتاج) بالمخرجات القياسية لحجم مدخلات معين ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة التالية:

الكفاءة = المخرجات الفعلية / المخرجات القياسية

او علاقة المدخلات القياسية بالمدخلات الفعلية المنفقة لحجم مخرجات معين. وتحسب وفق المعادلة التالية:

الكفاءة = المدخلات القياسية / المدخلات الفعلية

فالكفاءة بشكل عام اذا هي مؤشر يعبر عن مدى قدرة المنظمة على الالتزام بتكاليف إنتاج الوحدة الواحدة المخططة أو تخفيضها إلى اقل ما يمكن من خلال الحصول على اكبر قدر ممكن من المخرجات باستخدام حجم مدخلات معين (ساعات عمل، او كمية مواد أولية،...الخ)، كما وان قياس الكفاءة يكون سهل التطبيق بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج لكن من الصعوبة قياسه لكل اداء المنشأة والتي يمكن قياسها باستخدام مؤشرات أخرى.

فالكفاءة يمكن أن تقاس من ناحية الأرباح او التكاليف او العوائد، ولكن في الدراسات المتعلقة بكفاءة المصرف عادة تستند الى كفاءة التكاليف (Nicos, et all. , 2004, p.7) وهنا يجب معرفة مفهوم كفاءة التكاليف ، ويشير (David, 2004, p.5) الى ان كفاءة الكلفة تتكون من الكفاءة التقنية، كفاءة المقياس، وكفاءة التوزيع، فالكفاءة التقنية تقيس قدرة المصرف على إنتاج مجموعة المخرجات المصرفية باقل ما يمكن من المدخلات، تحت فرضية استقلال اسعار المدخلات وعائدات غير ثابتة، وهذا التعريف مشابه للتعريف العام

الذي طرحه كل من (Anthony) و (DeCoster & Schafer) في تعريفهم العام للكفاءة، اما كفاءة المقياس فتقيس الحجم المثالي لمخرجات المصرف باستخدام مدخلات محددة وفق المقياس، وهنا نلاحظ ان كفاءة المقياس تشابه تعريف (Gray & Rickets) العام للكفاءة، في حين تقيس كفاءة التوزيع قدرة المصرف على اختيار مواصفات المدخلات المثالية وفق اسعار المدخلات المعطاة لانتاج حجم مخرجات معين، وهنا يتم التركيز على نوعية المدخلات التي يحصل عليها المصرف باستخدام الكلف المحددة مسبقا.

وهناك من يشير الى ان حدود الكلفة الكفوءة محددة بشرطين، هما الكفاءة التقنية التي تعني استعمال اقل المدخلات الممكنة لإنتاج المخرجات المصرفية، وكفاءة التوزيع التي تركز على إعطاء المزيج المثالي النسبي للمدخلات وفق الأسعار المعطاة، وان غياب كلا الشرطين سيؤدي بالضرورة الى عدم كفاءة كلف المصرف نتيجة عدم تحقيق الحد الادنى لكلف المدخلات (Steven & Anita, 2004, p.9) ، ويلاحظ ان هذا التحديد للكلف الكفوءة لا يخرج عن اطار التعاريف العامة والخاصة للكفاءة.

إذا يلاحظ مما تقدم ان كفاءة الكلفة يمكن زيادتها والتحكم بها من خلال الآتي:

1- الحصول على حجم مخرجات عال باستخدام الحد الأدنى من المدخلات ذات الأسعار غير المقيدة.
2- الحصول على حجم المخرجات المثالي باستخدام مدخلات محددة.
3- الحصول على نوعية مدخلات مثالية باستخدام المبالغ المحددة مسبقا لتلك المدخلات.

فالشركة تكون كفوءة كلفويا إذا اعطت نفس الحجم من المخرجات باستخدام اقل التكاليف المحتملة ، وعليه فكفاءة الكلفة تتعلق مباشرة بهدف تخفيض كلف الشركة للحد الأدنى ، وان الانحرافات عن هذا الحد الادنى تبين عدم كفاءة، لذلك فالكلفة يمكن ان تعمل كوظيفة موجه للمخرجات او سعر المدخلات او مستوى عدم الكفاءة (Nicos, *et all.* , 2004, p.7)

وكذلك يشير (Steven & Anita) وفقا لما تقدم الى ان مقياس عدم الكفاءة مستند الى انحرافات الكلفة، فعدم كفاءة كلف المصرف ناتجة عن الاختلاف بين الكلف الملاحظة والكلف الدنيا المتوقعة وفق المقياس المحدد ومزيج المخرجات المحدد، وهذه يمكن ان تنسب كليا الى القرارات الادارية، بغض النظر عن العوامل الأخرى الخارجة عن نطاق الادارة مثل مستوى التنمية الاقتصادية للبلد، والهياكل القانونية والتنظيمية وكثافة السكان وتركيب سوق الاعمال المصرفية والذي يبين الاختلاف في كفاءة المصارف فيما بين البلدان المحتلفة (Steven & Anita, 2004, p.9). ويمكن تصوير كفاءة الكلفة بالشكل الآتي:

شكل (1): مخطط كفاءة التكاليف

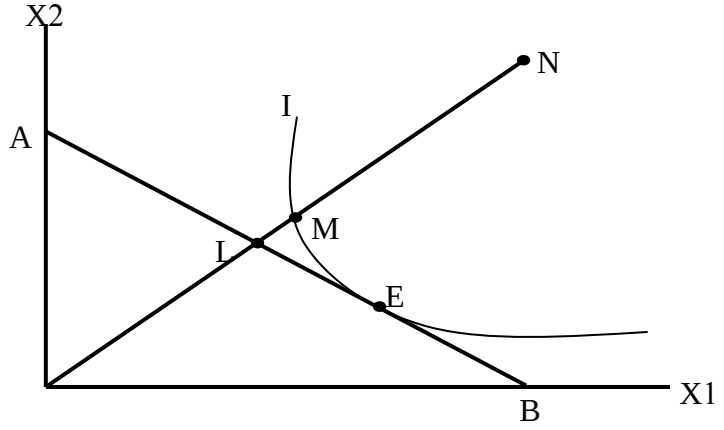

Source: (Khalid & Ahmed, 2006, p.137)

يلاحظ من الشكل (1) السابق ان X1 و X2 هما المدخلات المستخدمة لإنتاج المخرج Y ممثلا في المنحنى القياسي I الذي يمثل جميع مجموعات الكفاءة التقنية بين المدخلين المذكورين لانتاج نفس المستوى من المخرجات. اما AB فيمثل منحنى التكاليف القياسية. بينما تمثل نقطة E نقطة التشغيل المثلى او نقطة توازن الشركة وهي النقطة التي تتحقق فيها الكفاءة التقنية وكفاءة التوزيع، وهذه النقطة مشروطة بكون المعدل الحدي لبدائل التقنية بين المدخلين هو مساوي لنسبة أسعارهم. اما نقطة M فهي النقطة التي تتحقق فيه الكفاءة التقنية لاستناد المنحنى القياسي عليها لكن لا تتحقق فيها كفاءة التوزيع. بينما النقطة N تمثل النقطة التي تكون فيها الشركة غير كفوءة لا تقنيا ولا توزيعا.

3-3- أدوات قياس كفاءة التكاليف.

توجد العديد من الطرق لقياس الكفاءة ولكن يشير (Nicos & Others) الى انه يوجد هناك على الأقل أربعة طرق لقياس كفاءة التكاليف في دراسات القطاع المصرفي وهي:

أ- طريقة حدود ستوجستك The Stochastic Frontier Approach

ب- طريقة التوزيع الحر The Distribution Free Approach

ج- طريقة الحدود السميكة The Thick Frontier Approach

د- تحليل تغليف البيانات The Data Envelopment Analysis *

*للاطلاع بشكل موسع على هذه الطرق يمكن الرجوع الى:

1- Nicos, *et. all.* , 2004, pp.8-10. 2- Steven & Anita, 2004, pp.9-12

وتستند كل من هذه الطرق على مجموعة فرضيات مختلفة، الأمر الذي يؤدي الى اختلاف نتائج كل منها، ولا يوجد إجماع في الأدبيات حول الطريقة الأكثر تفضيلا في الاستخدام ، فاختيار الطريقة عادة يتوقف على البيانات المتوفرة، ولكن في دراسات القطاع المصرفي

يلاحظ ان الطريقة المستخدمة على نطاق واسع هي طريقة تحليل تغليف البيانات (Data Envelopment Analysis "DEA") حيث طبق هذا النموذج مؤخرا لقياس كفاءة كلف البنوك الأوربية، وتعد هذه الطريقة أكثر دقة في الدراسات المصرفية لكونها تتطلب فرضيات اقل.(Nicos, *et. all.* , 2004, p.8-9)

ان طريقة (DEA) هي طريقة أساسها البرمجة الخطيّة وتعد أكثر تميزا من الطرق البارامترية، تمكن هذه الطريقة من قياس الكفاءة التقنية لمنظمات الأعمال المختلفة وبالأخص المصرفية منها، والمصرف وفق هذه الطريقة يعد كفوء تقنيا إذا وقع على المنحنى القياسي، ماعدا ذلك نقطة التقدير الكفوءة على المنحنى القياسي حسبت من مجموعة خطية من مجموعات الانتاج الكفوءة من البنوك المحددة (المعلمة) مع كمية المخرجات ذات الحجم المماثل، ووفق ذلك فالمصارف التي لاتنتشر على المنحنى تعد غير كفوءة تقنيا، وان (DEA) يمكن من قياس الكفاءة التقنية من خلال المقارنة مع أفضل المنتجين (المصارف) في العينة والذين يحققون الحد الادنى من المدخلات لتحقيق الحد الأقصى من المخرجات، وتمكن هذه الطريقة من توجيه المصارف غير الكفوءة لتحسين توزيع مدخلاتها وإنتاج مخرجاتها بكفاءة تقنية عالية.(David, 2004, pp.8-10)ولتحقيق اغراض هذا البحث سيتم تبني طريقة (DEA) التي تستند على مفهوم الكفاءة التقنية، حيث ان هذه الطريقة تمكن من قياس الكفاءة التقنية التي هي الانعكاس الاكثر وضوحا الذي يبين كفاءة التكاليف المصرفية، من خلال استعمال اقل المدخلات الممكنة لانتاج المخرجات المصرفية.

4- الجانب التطبيقي:

4-1- النموذج المتبنى:

يستند البحث لأجل الوصول الى تحقيق اهدافه على نموذج (DEA) المتعلق باستعمال اقل ما يمكن من المدخلات والمتمثلة بمصادر توفير الاموال، لانتاج المخرجات المصرفية المحددة والمتمثلة بمصادر توظيف الاموال، والذي يمكن تمثيله بالمعادلة الآتية:

الكفاءة التقنية = مجموع المخرجات المرجحة \ مجموع المدخلات المرجحة

والتي يمكن توضيحها رياضيا بالمعادلة التالية:

حيث ان:

E_K : الكفاءة التقنية للكيانات (صفر ← واحد)

K : عدد الكيانات في العينة (k=1، 2، .....، k)

M : عدد المخرجات (j=1، 2، .....، M)

N : عدد المدخلات (i=1، 2، .....، N)

U_j : وزن المخرجات j

V_i : وزن المدخلات i

O_{jk} : القيمة المشاهدة للمخرجات j من الكيانات

I_{ik} : القيمة المشاهدة للمدخلات i من الكيانات

والنموذج الرياضي اعلاه هو النموذج المتبنى من قبل (David, 2004, pp.5-11) الذي يعتمد على ثبات العائد (المخرجات) باستخدام اقل مايمكن من المدخلات لانتاج ذلك العائد، ويتم ذلك من خلال المقارنة مع مصارف اخرى أو المقارنة من فترة زمنية لاخرى، إذ ان نفس المصرف يعد كيان مختلف من سنة لاخرى من ناحية قياس كفاءة التكاليف، فمثلا (المصرف المتحد للاستثمار) عام (1999) يعد كيان مختلف عن (المصرف المتحد للاستثمار) ذاته في عام (2000)، وان اعلى درجة كفاءة مقارنة يمكن تحقيقها هي (100%).

4.2. متغيرات أنموذج البحث وبياناته.

يعتمد نموذج البحث على مجموعة من المتغيرات اللازمة لاجل تحقيق اهداف البحث، وهذه المتغيرات تم استخدامها في النموذج المتبنى لاجل ذلك، حيث تتضمن متغيرات النموذج:-

أ. المخرجات، وتشمل:-

أولا- الاستثمارات

ثانيا- القروض والتسليفات.

ثالثا- الأصول الأخرى (الأوراق التجارية المخصومة ومن في حكمها).

ب. المدخلات، وتشمل:-

أولا- رأس المال والذي يساوي مجموع الاصول مطروحا منه كلا من المطلوبات، والاحتياطي الرأسمالي.

ثانيا- الاحتياطي الرأسمالي والذي يمثل الارباح المحتجزة.

ثالثا- الإيداعات وتشمل كل من ودائع العملاء والحسابات الجارية.

وقد غطت البيانات المستخدمة لتحقيق اهداف البحث الفترة المالية 1998 – 2002 والمبينة في الجدول (1).

جدول (1)

مدخلات ومخرجات المصارف عينة البحث للسنوات 1998-2002 (مليون دينار)

رقم المصرف	اسم المصرف	السنة	المخرجات			المدخلات		
			الاوراق التجارية المخصومة	الاستثمارات	القروض والتسليفات	راس المال	الاحتياطيات	الايداعات
1	مصرف الاستثمار	1998	384.015	1775.508	639.607	200	141.426	3151.811

	العراقي	1999	1171.855	1040.472	518.735	400	309.991	4972.341
		2000	1847.155	2910.866	1936.439	600	573.392	11087.582
		2001	2667.386	5785.748	3834.48	1000	608.876	21945.265
		2002	3755.075	7200	1883.488	1200	1145.611	22094.645
2	المصرف التجاري العراقي	1998	117.172	3190.02	1716.015	500	538.119	7608.305
		1999	148.408	2800.509	4225.87	800	851.508	9330.052
		2000	1009.661	2451.9	5697.173	1200	1209.328	11496.759
		2001	1221.232	7293.821	3895.659	1800	1332.99	16307.919
		2002	3276.05	7801.408	4457.39	2497	1774.772	21856.966
3	المصرف المتحد للاستثمار	1998	24.069	2910.14	564.942	1000	150.968	2792.655
		1999	1.996	3014.262	996.792	1000	196.809	4097.541
		2000	17.919	1873.658	2083.91	1000	268.171	3637.295
		2001	28.642	4903.82	2589.739	1000	335.95	9905.049
		2002	269.806	12420.702	3058.135	1500	975.094	18753.159

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث للسنوات 1998-2002.

3.4- تحليل ومناقشة نتائج البحث:

يبين الجدول (2) كفاءة تكاليف المصارف عينة البحث للسنوات 1998-2002، حيث تبين ان المصرف (3) لعام 1998 هو المصرف الكفوء 100% مقارنة ببقية المصارف للسنوات المختلفة وكذلك مقارنة بالمصرف ذاته للسنوات الأخرى، اما المصارف التي كانت أفضل مصارف العينة كفاءة والتي تأتي على التوالي بعد المصرف الكفوء فهي، المصرف (3) لعام 2000، والمصرف (3) لعام 2002، يليه المصرف (1) لعام 1998، ثم المصرف (2) لعام 2000 وهكذا، أما المصرف الأدنى كفاءة في العينة فكان المصرف (1) لعام 2001، اما بصورة عامة وللفترة التي غطتها الدراسة فان المصرف (3) المصرف المتحد للاستثمار هو الأكثر كفاءة في مجال التكاليف المصرفية يليه المصرف (2) المصرف التجاري العراقي، ليحل أخيرا المصرف (1) مصرف الاستثمار العراقي.

جدول (2)

كفاءة تكاليف المصارف عينة البحث للسنوات 1998-2002

رقم المصرف	اسم المصرف	السنوات	الكفاءة التقنية المقارنة (%)
1	مصرف الإستثمار العراقي	1998	88.2
		1999	55.1
		2000	46.8
		2001	37.7

47	2002		
49.6	1998	المصرف التجاري العراقي	2
78.3	1999		
82.8	2000		
54.9	2001		
49.7	2002		
100	1998	المصرف المتحد للاستثمار	3
80.6	1999		
93.2	2000		
68	2001		
91.6	2002		

أما من خلال ملاحظة التطور الزمني لكفاءة تكاليف كل مصرف، فيلاحظ ان المصرف (1) مصرف الاستثمار العراقي هو المصرف الاقل كفاءة حيث يلاحظ ان كفاءة تكاليفه آخذة بالانخفاض من سنة لأخرى خلال السنوات الأربعة الأولى لفترة الدراسة، وعادت لترتفع في السنة الأخيرة، وهذا يوافق نتيجة كفاءة التكاليف المقارنة ببقية مصارف العينة، وعند ملاحظة بيانات ذلك المصرف يتضح ان سبب ذلك الانخفاض في الكفاءة يعود الى ان الزيادة في المدخلات كانت مستمرة من سنة لاخرى ولم تقابلها ذات الزيادة في المخرجات بل في بعض السنوات قابلها انخفاض في تلك المخرجات، اي ان المخرجات كانت في تذبذب مستمر بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة التي تغطيها الدراسة.

اما المصرف (2) المصرف التجاري العراقي، فكانت كفاءته في تصاعد وتطور مستمر في السنوات الثلاثة الاولى لفترة الدراسة ثم تدهورت على التوالي في السنتين الأخيرتين، ويلاحظ من بيانات ذلك المصرف ان الزيادة كانت مستمرة من سنة لاخرى في المدخلات والمخرجات على حد سواء في السنوات الثلاث الاولى، لكنها كانت بنسبة اقل نوعا ما فيما يتعلق بالمخرجات في السنوات الأخرى، مما ادى الى تلك النتيجة كما يلاحظ ان اداء سنة ما ينعكس على اداء السنوات اللاحقة بسبب طبيعة النشاط المصرفي، وعليه فان التحسن في مصرف ما قد تظهر آثاره بعد سنة او سنتين.

وكان المصرف (3) المصرف المتحد للاستثمار هو الاكثر كفاءة في تكاليفه المصرفية من بقية مصارف العينة لمعظم الفترة التي يغطيها البحث، وذلك بسبب استخدامه افضل مزيج من المدخلات لانتاج المخرجات المصرفية المحددة، لكن على مستوى المصرف ذاته فهو في تذبذب منظم بين ارتفاع وانخفاض في كفاءة تكاليفه من سنة لاخرى، باستثناء سنة (2001) حيث انخفضت فيها كفاءة تكاليفه بشكل مرتفع بسبب ان نسبة الزيادة في المخرجات كانت اقل من نسبة الزيادة في المدخلات والعكس فيما يتعلق بالسنوات الكفوءة.

ويمكن ايضا ان تعود اسباب النتائج اعلاه الى مزيج المخرجات ، فيلاحظ في المصرف (3) ذو الكفاءة العالية ان نسبة الاستثمارات الى بقية المخرجات وصلت في بعض السنوات الى مايعادل 500%، اي انخفاض نسب المخاطرة المتعلقة بالقروض، بينما في المصرفين (1 و 2) فان اعلى نسبة للاستثمارات الى بقية المخرجات في بعض السنوات كانت 170%. والشكل (2) يوضح كفاءة تكاليف المصارف عينة البحث لسنوات الدراسة.

شكل (2) : كفاءة تكاليف المصارف عينة البحث للفترة 1998-2002

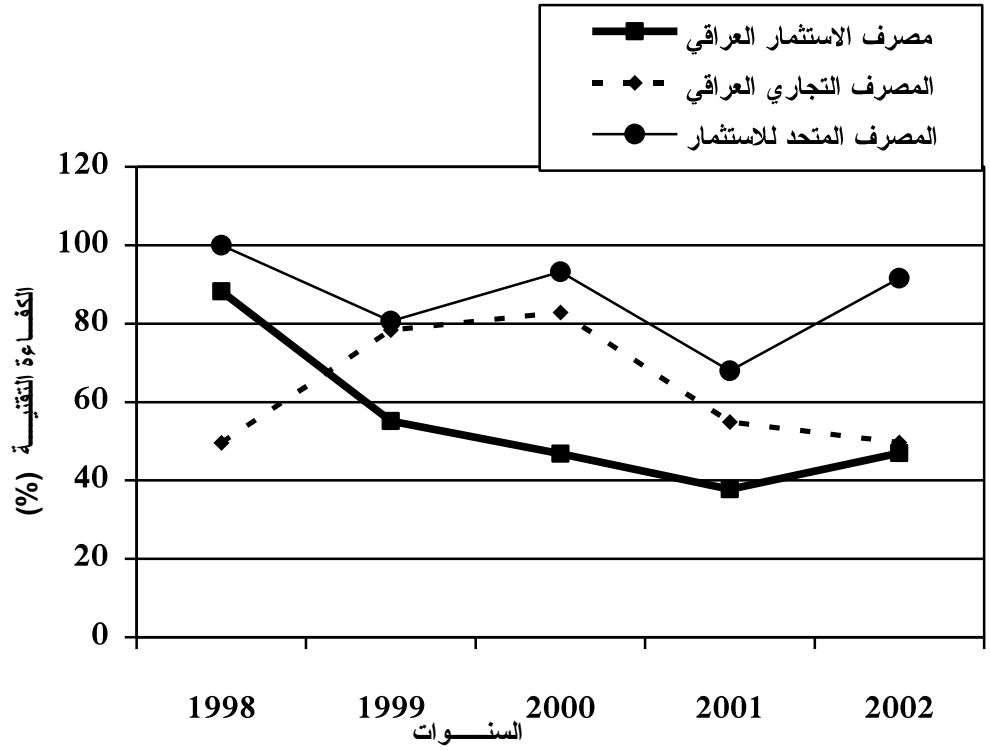

ويمكن من خلال ماتقدم نظريا وتطبيقيا الاجابة على تساؤلات فرضية البحث، من ان كفاءة التكاليف تعد مؤشرا يفوق في اغلب الاحيان مؤشر كفاءة الربح في بيان مستوى اداء المصارف التجارية او العامة على حد سواء، وتبين ايضا ان المصارف التجارية العراقية (عينة البحث) كانت كفوءة كلفويا بنسبة عالية خلال بعض السنوات، ففيما يتعلق بالمصرف (3) كانت نسبة كفاءة التكاليف فيه مرتفعة لفترة اربعة سنوات، بينما في المصرف (1) كانت لسنة واحدة، وللمصرف (2) كانت النسبة عالية لفترة سنتين، وتراوحت نسبة كفاءة الكلفة خلال سنوات الدراسة ولجميع مصارف عينة البحث مابين (37.7%) الى (100%)، وعليه يمكن القول بشكل عام ان كفاءة تكاليف المصارف التجارية العراقية كانت متوسطة تصل الى حوالي (68%).

5. الاستنتاجات والتوصيات.

1.5. الاستنتاجات.

توصل البحث الى مجموعة الاستنتاجات الآتية:

1- إن كفاءة هيكل التكاليف المصرفية يفوق كثيرا في بعض الاحيان كفاءة الايرادات في تحقيق الاداء المصرفي المتميز، حيث ان كفاءة التكاليف تمكن من ازالة الكلف العاطلة والتي أهمها كلف الفائدة المنفقة للحصول على التمويل، وبالتالي زيادة جودة المخرجات المصرفية التي تؤدي الى زيادة الحصة السوقية للمصرف سواء من حيث اعداد المودعين للأموال أو أنواع المودعين.

2- كفاءة الكلفة تتكون من الكفاءة التقنية، كفاءة المقياس، وكفاءة التوزيع، وأن حدود الكلفة الكفوءة محددة بشرطين، هما الكفاءة التقنية وكفاءة التوزيع، وتعد الكفاءة التقنية المقياس الذي يعكس او يبين كفاءة التكاليف المصرفية.

3- إن الطريقة المستخدمة في قياس كفاءة التكاليف في القطاع المصرفي على نطاق واسع هي طريقة تحليل تغليف البيانات (Data Envelopment Analysis "DEA") التي تمكن من قياس الكفاءة التقنية من خلال المقارنة مع أفضل المنتجين (المصارف) في العينة والذين يحققون الحد الأدنى من المدخلات لتحقيق الحد الأقصى من المخرجات.

4- اكثر المصارف كفاءة في هيكل تكاليفه بشكل عام هو المصرف المتحد للاستثمار، يليه المصرف التجاري العراقي، ويحل أخيرا مصرف الاستثمار العراقي، وتلك الاختلافات في الكفاءة منشأوها الافضلية في استخدام مزيج من المدخلات المصرفية لإنتاج المخرجات المصرفية، والذي يعني إمكانية تخفيض التكاليف للحصول على نفس العائدات.

5- يمكن القول بشكل عام ان كفاءة تكاليف المصارف التجارية العراقية (عينة البحث) كانت متوسطة خلال سنوات الدراسة، ولايوجد ثبات بمستوى هذه الكفاءة من سنة لأخرى ولجميع المصارف رغم أفضلية بعضها على بعض.

6- إن المؤثر الرئيس في اختلاف كفاءة التكاليف فيما بين المصارف عينة البحث هو ارتفاع نسبة فقرة الاستثمارات قياسا ببقية المخرجات المصرفية الاخرى.

7- لوحظ من خلال الاطلاع الميداني للمصارف عينة البحث عدم وجود اقسام للبحوث والدراسات في تلك المصارف تعنى بدراسة هياكل التكاليف او دراسة المتغيرات الاخرى المتعلقة بكفاءة اداء المصارف مثل حركة اسواق المال او حركة العملات.. الخ.

5.2. التوصيات:

1- التركيز على مدخلات المصرف المتمثلة برأس المال الطبيعي للمصرف (حقوق الملكية) أكثر من التركيز على فقرة الإيداعات، لأجل جعل المصارف أكثر استقرارا وصلابة في البيئة التنافسية.

2- ينبغي التركيز على مخرجات المصرف المتمثلة بالاستثمارات أكثر من فقرة القروض والتسليفات لارتباط اغلب أنواع الاستثمارات بمخاطر أقل، وعائدا أكثر استقرارا قياسا ببقية المخرجات المصرفية.

3- يمكن استخدام النموذج الرياضي (DEA) لقياس كفاءة التكاليف المصرفية على مستوى المصارف التجارية أو المصارف الأخرى، سواء على مستوى نفس المصرف والذي يتطلب دراسة مقارنة لفترة زمنية طويلة للحصول على نتائج أدق، أو على مستوى

القطاع المصرفي الذي ينتمي إليه، وهو الأفضل طبعا من حيث أفضلية النتائج التي يعطيها من خلال قياس الكفاءة التقنية مقارنة بمصارف القطاع الأخرى.

4- استحداث أقسام للبحوث والدراسات تعنى بدراسة المتغيرات الداخلية والخارجية، ودراسة وتحليل أعمال المصارف العالمية أو العربية المتميزة من اجل مواكبة التطورات المصرفية سواء مايتعلق منها بالتكاليف أو الإيرادات أو نوعية الخدمات المصرفية ... الخ.

6-المصادر

1. إدارة البحوث والدراسات والنشر، قوى التغيير في المصارف، مجلة المعهد للدراسات المالية والمصرفية، المجلد الأول، العدد الثاني، السنة الأولى، عمان، الأردن، 1993.
2. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1987.
3. مصرف الاستثمار العراقي، القوائم المالية، 1998-2002.
4. المصرف التجاري العراقي، القوائم المالية، 1998-2002.
5. المصرف المتحد للاستثمار، القوائم المالية، 1998-2002.
6. Anthony, Robert N., "Management Accounting: Text & Cases", Fourth ed., Homewood, Richard D. Irwin, Inc., 1970.
7. David Hauner, "Explaining Efficiency Differences Among Large German and Austrian Banks", International Monetary Fund, Working Paper /04/140, August 2004, http://ideas.repec.org
8. DeCoster, Don T. & Eldon L. Schafer, "Management Accounting: A Decision Emphasis", Canada, John Wiley & Sons, INC., 1982.
9. Gray, Jack & Don Rickets, "Cost and Managerial Accounting", Singapore, McGraw-Hill, Inc., 1982.

10. Heru Margono, Subhash C. Sharma, "Cost efficiency, Economies of Scale, Technological progress and Productivity in Indonesian Banks", December 2004, http://www.siu.edu
11. Jason Allen, Walter Engert, Ying Liu , "Are Canadian Banks Efficient? A Canada–U.S. Comparison" , Bank of Canada Working Paper, September 2006, http://www.bankofcanada.ca
12. Khalid Shahooth Al-Delaimi & Ahmed Hussein Battall, "Using Data Envelopment Analysis to Measure Cost Efficiency with an Application on Islamic Banks", Scientific Journal of Administrative Development, Vol.4, Institute of Administrative Development, Qatar, 2006.
13. Nicos C. Kamberoglou , Elias Liapis, George T. Simigiannis, Panagiota Tzamourani, "Cost Efficiency In Greek Banking", Bank of Greece, 2004, www.univ-orleans.fr
14. Steven Fries & Anita Taci, "Cost efficiency of banks in transition: Evidence from 289 banks in 15 post-communist countries", European Bank for Reconstruction and Development, Working Paper No.86, April 2004, www.ebrd.com
15. Steven W. Sumner, "The link between bank equity, bank lending, and real activity", Job Market Paper, November 16, 2002, www.home.sandiego.edu